



6 أشهر للمؤسسات لتكييف أنظمتها الداخلية مع الأحكام مرسوم يلزم شهادة عدم تعاطي المخدرات عند التوظيف

ويمكن أن يتم الاعتماد في التحقق من نتائج التحاليل على تقنية قراءة الرمز (QRCode)، بما يسمح من تتبع من المترشح الذي خضع للتحليل ومخبر التحاليل ونتائجها، على أن تسجل المخابر المعنية نتائج التحاليل إلكترونياً و/أو ورقياً، ويجب عليها الحفاظ على سريتها وعدم المساس بالحياة الخاصة للأشخاص المعنيين.

وبحسب المادة السابعة «يلزم المترشحون للتوظيف أو للمشاركة في الامتحانات أو الفحوص المهنية الذين يستعملون المخدرات و/أو المؤثرات العقلية لأسباب طبية وصحية، بالإفصاح عن المواد التي يستعملونها، بالإضافة إلى التحاليل المنكورة وشهادة طبية تثبت ذلك في ملف الترشيح للتوظيف، ما لم يتعارض ذلك مع الوظيفة أو منصب العمل المعني، ويمكن بالتنسبة للقطاع الخاص طلب رأي طبيب العمل.

وأوضح النص الجديد أنه «يتم رفض ملفات الترشيح للتوظيف وملفات الموظفين والعمال المترشحين للامتحانات والفحوص المهنية إذا لم تتضمن التحاليل الطبية السليمة التي تثبت عدم تعاطي المخدرات و/أو المؤثرات العقلية». وألزم المرسوم، في السياق ذاته، المؤسسات والهيئات المعنية به، بتكييف أنظمتها الداخلية مع أحكام هذا المرسوم، في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

إلهام .س

وقع الوزير الأول سيقي غريب، مرسوما تنفيذيا يحدد شروط وكيفية الوقاية من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية عند التوظيف في القطاعين العام والخاص عبر 16 مادة.

ويهدف المرسوم رقم 26-76 الذي صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية بتاريخ 27 جانفي 2026 إلى وقاية أماكن العمل وحمايتها من المخدرات والمؤثرات العقلية وضمان بيئة مهنية وصحية آمنة، كما يشترط أن تتضمن ملفات التوظيف في القطاعين العام والخاص، تحاليل طبية سليمة تثبت عدم تعاطي المترشح للمخدرات و/أو المؤثرات العقلية بالتنسبة للموظفين والعمال المتقدمين للامتحانات والفحوص المهنية في القطاعين العام والخاص، وتحديدًا لشغل الوظائف أو مناصب العمل في الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية، المؤسسات ذات النفع العام، المؤسسات المفتوحة للجمهور، المؤسسات والهيئات التابعة للقطاع الخاص. ووفق النص «تجري التحاليل في مخابر مرخص لها من قبل الوزارة المكلفة بالصحة، وفقاً للمعايير المعتمدة لضمان النتائج موثوقة، وتتعلق التحاليل بالبحث عن تعاطي مادة أو أكثر من المواد المصنفة كمخدرات و/أو كمؤثرات عقلية في التنظيم الساري المفعول. وأوضح نص المرسوم أنّ «التحاليل يمكن أن تشمل فحص عينات بيولوجية للدم أو البول أو غيرها من العينات البيولوجية، التي تسمح بالكشف عن تعاطي المخدرات و/أو المؤثرات العقلية.»